الفصل الثالث

الدولة في معترك الصراع العالمي

سليم الأول:

كان بايزيد الثاني ميالاً إلى السلام والتأمل، يؤثر البساطة في حياته، ويحب الشعر والفلسفة التأملية ـ ولهذا خلع عليه كثير من المؤرخين العثمانيين لقب «الصوفي»، وقد تعرض في أواخر حكمه لعصيان أبنائه الثلاثة الذين استطاع أحدهم (سليم) خلع والده (١٥١٢) بمساعدة الإنكشارية. وقد أبدى سليم منذ بداية حكمه ميلاً إلى سفك الدماء ـ فاستهل عهده بقتل عدد كبير من إخوته، وما لبث فيما بعد أن قتل عدداً كبيراً من رعاياه وأقدر معاونيه وأبدى حبه لخوض المعارك. وعلى حين أنه اتصف بالحيوية الذهنية والجسدية، فإنه كان لا يبدي اكتراثاً بالمباهج الحسية ويؤثر عليها الصيد. ولم يكن ينام إلا قليلاً، ممضياً قسطاً طويلاً من الليل في الدراسات الأدبية ـ وكان الشعر الفارسي والتاريخ من أحب الأشياء إلى قلبه. ورغم قسوته فإنه كان يميل إلى صحبة رجال العلم الذين كرمهم ورقى كثيراً منهم لتولي وظائف عليا وهامة. وكان يصطحب المؤرخين والشعراء إلى ميدان القتال ليسجلوا تطورات المعارك وينشدوا القصائد التي تحكي أخبار الماضي. على أن مزج سليم للثقافة العليا بالقسوة كان من الأمور المتكررة في التاريخ العثماني.

وعلى أي حال فقد اهتم سليم بشؤون حدوده الشرقية التي كانت تواجه احتمال الغزو بعد تولي الصفويين حكم فارس، خاصة وأنه كان

أول حاكم عثماني على علم وثيق بأحوال الثغور الشرقية للإمبراطورية فقد أقام عدة سنوات في طرابيزون وتحالف مع خانات الجيراي حكام شبه جزيرة القرم، كما أعانه ابنه سليمان ـ حاكم كافا في القرم ـ في تجنيد القوات التترية التي استعملها في تهديد والده خلال الأزمة النهائية التي أدت إلى توليه الحكم.

أما الحركة الصفوية التي كانت تهدد الدولة العثمانية من الشرق فهي تنتسب إلى الشيخ صفي الدين (١٢٥٢ ـ ١٣٣٤) من أدربيل الذي كان من المتصوفة الزاهدين. ومنذ أواسط القرن الخامس عشر انتقلت الصفوية من التأمل الصوفي إلى العقيدة الشيعية المناضلة ـ وكانت النزعات الرجعية والمناضلة لدى الرعاة المتجولين قد زودت الصفويين بفرصة ذهبية لم يترددوا في استغلالها. وحين حصلوا على مساندة أوزون حسن ـ الحاكم التركماني لفارس وشرقي الأناضول ـ طوروا لباس رأس متميز له ١٢ لفة تمجيداً للأئمة الشيعة الإثني عشر، باعتباره شعاراً يميز أتباعهم الذين عرفوا بعد ذلك باسم قزلباش (الرأس الأحمر)، وقد حاول أوزون حسن كبح جماح الصفويين، إلا أن إسماعيل (١٤٨٧ ـ ١٥٢٤) ـ ابن آخر الزعماء الصفويين ـ استطاع أن يفر إلى إيران مصطحباً معه سبع قبائل من القزلباش مكنته من القضاء على الأسر الحاكمة الصغيرة التي قامت على أنقاض دولة «الخروف الابيض ـ آق قويونلو» والتيموريين والسيطرة على البلاد خلال عقد واحد. وعلى حين أن الأسرة الصفوية برزت في الأصل باعتبارها زعيمة لحركة تركمانية صوفية فإن التحول إلى المذهب الشيعي قد اكتمل خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر باعتباره جزءاً من العملية التي أدت إلى انضواء جماهير إيران تحت زعامة إسماعيل الصفوي ـ وأصله تركماني ـ الذي كان يحظى بكثير من الاحترام، بل والتقديس، من جانب قبائل التركمان التي توافدت بالألوف للانضمام إليه. وقد قرر إسماعيل مد النفوذ الصفوي إلى الأراضي العثمانية الواقعة في شرقي الأناضول، ومن ثم إرساله مئات من الدعاة الذين نجحوا في نشر دعوته في أوساط الرعاة التركمان غير

الأناضول. وقد فسر العثمانيون المذهب الشيعي باعتباره تهديداً سياسياً ـ ولو أنهم لم يتصدوا للحركة الصفوية بصورة حاسمة، فلا شك أن مناطق شاسعة من أملاكهم الشرقية كانت ستتعرض للخطر ولسجل المذهب الشيعي نجاحاً واسع النطاق، ومن ثم تصديهم للصفويين ليس فقط بسبب الخطر العسكري الذي يتضمنه نشاطهم، بل أيضاً لأن الدعوة الصفوية الشيعية كانت تشكل تحدياً أساسياً للمبادىء السنية التي كانت توجه الأسرات الإسلامية الحاكمة الكلاسيكية منذ عهد العباسيين. ولقد تردد السلطان بايزيد في شن هجوم مباشر على الصفويين وذلك إما لتعاطفه مع التعاليم الصوفية التي كان يبثها الدعاة الشيعة، أو لرغبته في تجنب الحرب بقدر الإمكان أو لخشيته أن تؤدي الدعوة الصوفية إلى اجتذاب كثير من مقاتليه. لهذا ارسل الشاه إسماعيل على أمل إقناعه بإنهاء مساعيه الرامية إلى نشر المذهب الشيعي. وفي خلال شتاء (١٥٠٨ ـ ٩) استولى إسماعيل على بغداد ومعظم جنوب غربي إيران وأجرى مذابح واسعة النطاق ضد السنة ودمر مزاراتهم ومساجدهم، وكان رد بايزيد هو حث إسماعيل على التوقف عن القيام بمثل هذه الإجراءات وطلب المساعدة من مماليك مصر وتركمان الأوزيك فيما وراء النهر. وعلى حين أن المماليك لم يقوموا بما يتعدى مطالبة حاكم حلب بمقاومة النشاطات الصفوية إذا ما تسللت إلى كيليكيا، فإن تركمان الأوزيك قاموا بسلسلة من الهجمات التي قيض لها أن تشغل الصفويين طيلة ما تبقى من حكم بايزيد.

وظل الدعاة الصفويون يواصلون نشاطاتهم في أوساط تركمان الأناضول، ـ وبخاصة في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة حيث كان أتباع الصفويين أقوياء باستمرار. واستطاع أحد الصفويين ـ المدعو شاه كولو ـ استغلال سخط التركمان في القيام بثورة كبرى في أنطاكيا (١٥١١) وأرسل دعاته إلى داخل الأناضول حيث اعتبره البعض المهدي المنتظر الذي أرسله الله لإنقاذ البشر. وعلى حين كان بايزيد مشغولاً بالنزاع الناشب بين أبنائه، استولى شاه كولو على معظم وسط وجنوب شرقي الأناضول،

مما جعل بايزيد يرسل قوة من الإنكشارية عددها ٨,٠٠٠ مقاتل استطاعت أن توقع الهزيمة بشاه كولو وأن تقتله مما أدى إلى انهيار الحركة. وفر من تبقى من القزلباش إلى إيران حيث كانت سيطرة الصفويين مطلقة، وشكلوا مصدراً مستمراً للإزعاج في عهد خلفاء بايزيد.

والصراع العثماني الصفوي هو المسؤول عن تولي سليم الأول العرش ـ فقد ناصره الإنكشارية وأرغموا والده على التنازل ورشحوا سليم باعتباره منقذ الإمبراطورية من الخطر الشيعي، خاصة وأنه كان قد قاد الإنكشارية إلى النصر في عدة حملات موفقة في جورجيا وفي الأراضي الصفوية الواقعة في شرقي الأناضول. وما أن تولى سليم الحكم حتى قرر جعل الإنكشارية ركيزة لحكمه: فزاد أعدادهم إلى ٣٥,٠٠٠ وزاد رواتبهم. ثم تخلص من اخوته وأبناء إخوته بهدف تأمين الدولة وطمح إلى مواصلة أهداف محمد الثاني القائمة على مواصلة الفتوح وإقامة إمبراطورية عالمية. لهذا أمن جانبه في أوروبا بتجديد الاتفاقيات المعقودة مع البندقية والمجر بوجه خاص، ثم ولى وجهه شطر الشرق لمواجهة الشاه إسماعيل الذي كان لديه ثلاثة من أبناء إخوة سليم الذين نجوا من القتل. وكان المماليك الذين انزعجوا من خطورة الدعوة الصفوية بالنسبة إلى أملاكهم في سوريا والحجاز قد عقدوا حلفاً رسمياً مع العثمانيين ضد إسماعيل (١٥١٣) وبذلك أتاحوا الفرصة لسليم لكي يحشد كل قوته ضد الصفويين دون أن يخشى احتمال الهجوم على جناحه الجنوبي. وقبل أن يتقدم جيشه صوب الشرق ذبح آلافاً من أتباع القزلباش في الأناضول[1] وواصل هجومه العنيف على أتباع إسماعيل، متخذاً من ذلك ذريعة للتخلص ممن كانوا يعارضون حكمه.

وخلال تقدم سليم عبر أرزنجان وأرضروم إلى أعالي الفرات ـ ومعه قوة تبلغ ١٤٠,٠٠٠ مقاتل ـ تجنب الشاه إسماعيل القتال هرباً من تفوق قوات سليم، عازماً على سحبه إلى أراضي شمالي إيران الجبلية حيث تمكنه

(١) يذكر لينبول (Turkey, p. 55) أنه قتل أو سجن منهم ما بلغ عدده ٤٠,٠٠٠.

ضيعة الأراضي ومشاكل التموين من موازنة قوة الجيشين وأمر سليم بقتل جنود والقادة الذين طالبوا بالعودة، وفي أواسط اغسطس ١٥١٤ قرر الزحف على تبريز لإرغام الشاه إسماعيل على خوض القتال دفاعاً عن عاصمته. وكان إسماعيل يفضل التراجع لولا ضغط قبائل القزلباش التي غضبت لاتهام العثمانيين لها بالجبن وطالبت بخوض غمار القتال. وأخيراً وقعت الموقعة الفاصلة في سهول جالديران في منتصف الطريق بين أرزنجان وتبريز (٢٣ اغسطس ١٥١٤). وقد انتصر السلطان سليم بفضل أسلحته النارية المتطورة[1] الجديدة وذلك بعد أن قتل آلافاً من رجال قبائل القزلباش، وتمكن الشاه إسماعيل من النجاة بصعوبة كبيرة بعد أن أصابه جرح وترك وحيداً. وبعد الموقعة ضم سليم إلى ملكه ولايتي دياربكر وكردستان واحتل تبريز ونقل آلافاً من أبرز تجارها وحرفييها وعلمائها إلى الآستانه. ورغم ذلك فقد قرر إخلاء المدينة خشية تناقص التموين خلال فصل الشتاء وتراجع إلى قره باغ في القوقاز على أمل أن يعود في العام القادم لاستكمال احتلال إيران. ولكن استرجاع الصفويين لتبريز واستمرار مشاكل التموين وهبوط الروح المعنوية في جيش سليم مما أرغمه في النهاية على سحب جيوشه إلى الأناضول حيث أدى الشتاء القارص إلى موت عدة آلاف من قواته، على حين أن السباهية الإقطاعيين كانوا يلتحقون بأراضيهم خلال التقهقر، مما حتم عجز سليم عن معاودة قتال الصفويين خلال الربيع وفقاً لما كان قد قرره.

ورغم قضاء سليم على الخطر الذي كان يتهدد دولته في الشرق إلا

(١) عرف المماليك الأسلحة النارية في نهاية ستينات القرن الرابع عشر، أي أنهم كانوا متأخرين عن أوروبا في هذا المضمار بأكثر من أربعين سنة، كما سبقوا العثمانيين بما مقداره ستون عاماً. ولكن المماليك، لم يستغلوا معرفتهم هذه ليحولوها إلى أسلحة حاسمة في ميدان القتال بحكم أن من شأن ذلك أن يتطلب إجراء تعديل على تنظيم الجيش المملوكي وأساليبه القتالية، وحينئذ يصبح الجيش المملوكي جيش مشاة ويطرّح الفروسية التقليدية والسهم والرمح والسيف والخيل. وقد أرسل العثمانيون في عام ١٥١١ ـ أسلحة نارية للمماليك لاستعمالها ضد البرتغاليين.

David Ayalon, Gunpowder and firearms in the Mamluk Kingdom, p. 4, p. 61 & p. 78

أن حربه مع فارس أقنعته بأن عليه، قبل مواصلة الحرب ضد الصفويين أن يقضي على التمرد في شرقي الأناضول وأن يحارب المماليك الذين كان وجودهم في الشام خطراً عليه مهما أظهروا له الود. وحين قرر التقدم لاحتلال ما تبقى من الأناضول تحالف ضده الصفويون والمماليك وحاكم ذي القادر وإن لم يخرج هذا التحالف إلى حيز التنفيذ العملي مما جعله يجهز على أعدائه الواحد تلو الآخر/ فقد كان على العثمانيين أن يشنوا الحرب دون توقف في الجبهة الرئيسية في أوروبا على أعداء يستعملون الأسلحة النارية بصورة متزايدة. لهذا لم يكن لديهم بديل عن استعمال الأسلحة النارية على أوسع مدى، سواء أكانوا يسعون إلى توسيع أملاكهم على حساب «دار الحرب» أو لمجرد الدفاع عن النفس. حقيقة إن سليم استطاع على أثر موقعة جالديران أن يحتل مناطق واسعة في الشرق، إلا أن لم ينجح في القضاء على الصفويين. وما كان باستطاعته أن يتجه لقتال المماليك لولا هذا النصر الحاسم الذي أتاحته له الأسلحة النارية التي ساعدته على شن حرب خاطفة ودحر الصفويين ثم المماليك ثم العودة السريعة إلى جبهته الرئيسية في أوروبا.

واستهل سليم حملته الجديدة بالقضاء على إمارة ذي القادر مما جعل يسيطر على كيليكيا ويتأهب لمواجهة المماليك. ثم تقدم صوب كردستان حيث أعلن له زعماء الأكراد ولاءهم، فسمح لهم بالتمتع بالاستقلال الذاتي التام وحكم المنطقة نيابة عنه في مقابل أن يقدموا له المساعدة المالية والعسكرية وقد أدت هذه الأعمال الحربية في شرقي الأناضول إلى سيطرة السلطان على الممرات الاستراتيجية المفضية من الأناضول إلى القوقاز وسوريا وإيران. كما حصلت الخزانة العثمانية، نتيجة لسيطرة سليم على طرق التجارة الدولية التي كان ينقل عبرها حرير إيران وغيره من منتجات الشرق من تبريز إلى حلب وبروسة، على مصادر هامة من الدخل، مما مكنه من عرقلة تجارة الحرير الفارسية مع الغرب في الوقت الذي يشاء. وأخيراً فبسيطرته على المصدر الرئيسي لتجارة الرقيق في القوقاز أمكنه أن يضغط على المماليك من عدة اتجاهات خلال هذه الفترة الحاسمة.

وكانت دولة المماليك قد تأثرت كثيراً نتيجة لاكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح[1] صوب الهند واحتكارهم لتجارة الشرق بعد أن أقاموا قواعد تجارية جنوب كلكتا في الهند بقصد منافسة التجار العرب من مصر وسوريا الذين كانوا قد وطدوا أقدامهم في كلكتا ذاتها. وفي عام ١٥٠٢ حاصر الأسطول البرتغالي البحر الأحمر والخليج العربي وذلك لإرغام كل التجار الذين ينقلون متاجرهم من الهند إلى أوروبا على استعمال الطريق الذي يسيطرون عليه. وعلى حين أن الضغط البرتغالي كان تجارياً في أساسه إلى حد كبير فقد كان من ورائه كذلك هدف ديني - إذ كان بابا روما يود توجيهه لتطويق العالم الإسلامي من الخلف وفتح الطريق أمام التغلغل المسيحي في الشرق الأوسط والهند، على حين تقوم إسبانيا بجهود مماثلة في العالم الجديد. وعلى أي حال فقد أثر الهجوم البرتغالي في دولة المماليك فأصاب موانىء السويس والإسكندرية والبصرة وطرابلس لبنان - وكلها مراكز للتجارة مع الخليج العربي - في الصميم. كما أن المشاكل المالية والاقتصادية المترتبة على الضغط البرتغالي جعلت من الصعب بالنسبة إلى المماليك أن يبنوا أسطولاً بجهودهم الخاصة، خاصة وأن استيلاء البرتغاليين على جزيرة سقطرى (١٥٠٧) وعلى هرمز (١٥٠٨) قد أكمل حلقة حصارهم.

* وهناك عدة دلالات على اهتمام السلطان سليم بوقف التوسع البرتغالي في المحيط الهندي وأنه خطط للقيام بعملية كبيرة بهدف مواجهة التوسع البرتغالي. فقد امتلأت الآستانة ومدن الشرق الأخرى بالمسلمين واليهود الفارين إلى الشرق بعد سقوط غرناطة - وكان بعضهم على علم وثيق بكل التفاصيل التقنية للمشروعات الأطلسية والمشروعات القديمة

(١) يؤكد ديفيد أيالون (المصدر السابق ص ١٣٢) أن تدهور مصر الاقتصادي قبيل الفتح العثماني يرتبط بعوامل داخلية - كالقحط الناتج عن انخفاض النيل والأوبئة وازدياد الضرائب والنزاع على السلطة وغير ذلك - أكثر منه بعوامل خارجية كاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وتحول تجارة الهند والشرق الأقصى عن طرق التجارة المارة بأملاك مصر.

لارتياد إفريقيا. كما كان البنادقة، وقد خشوا أن يفقدوا دور الوساطة الذي كانوا يلعبونه فيما يتعلق بالتجارة الشرقية، يحثون مماليك القاهرة على القيام بجهد مشترك ضد البرتغاليين الذي شكلوا خطراً على مستقبل المدن الإيطالية، كما طالبوا بخفض الأثمان الباهظة التي كانت تباع بها التوابل في الإسكندرية وعلى حين أن الشاه إسماعيل لم يرحب باحتكار البرتغاليين للتجارة الشرقية فإنه كان على استعداد لتموين سفنهم في مقابل مساعدتهم له ضد العثمانيين. ورد سليم على ذلك بأن أرسل إلى المماليك المدافع والبارود وبعض المؤن البحرية، كما أرسل إلى السلطان الغوري بعض بناة السفن والبحارة للمساعدة في إعادة بناء الأسطول المملوكي الذي لحقت به هزيمة كبرى في موقعة ديو البحرية (١٥٠٩).

ولكن الصراع العثماني - الصفوي هو الذي جعل سليم يقرر الاستيلاء على الأراضي المملوكية لأسباب استراتيجية - إذ أن سيطرته على موانىء كيليكا من شأنها أن توفر له طريقاً بحرياً يسهل عليه تموين حملاته القادمة ضد الصفويين بصورة أجدى مما كان عليه الحال خلال الحرب السابقة. وما أن تقدم الجيش العثماني عبر الأناضول في ربيع ١٥١٦ حتى أخذ مماليك مصر يتساءلون عن وجهته: فهل كان السلطان العثماني يفكر في التقدم صوب أذربيجان لمواجهة الصفويين أو صوب سوريا لمواجهتهم هم؟ لهذا حرك السلطان الغوري جيشه الرئيسي عبر الفرات وجبال طوروس، برغم ما أكده له السلطان سليم من أنه لا يضمر له شراً، وبرغم معارضة معظم كبار قادة المماليك لهذه الخطوة لأنهم كانوا يخشون استفزاز سليم بالصورة التي تؤدي إلى نشوب حرب لم يستعدوا لها. وبإيحاء من خاير بك، نائب الغوري في حلب، وكان قد أقام صلات مع الآستانة، أرسل كثير من كبار موظفي المماليك رسائل سرية لسليم يعدونه فيها بالتعاون معه إذا ما غزا سوريا في مقابل أن ينعم عليا وموارد وفيرة. ويبدو أن سليمًا لم يكن قد قرر وجهته وصلته أنباء عن تقدم الغوري إلى داخل الأناضول - وحين الحرب على دولة المماليك وتأجيل مشروعاته لقتال الصفويين.

وانهارت دولة المماليك في طرفة عين ـ فقد انضم كثير من كبار رجالاتها إلى السلطان سليم في الوقت الذي رفض فيه سكان سوريا مساندة الجانب الخاسر. فقد جرت المعركة الفاصلة الوحيدة في مرج دابق (٢٤ اغسطس ١٥١٦) حيث أحرز السلاح[١]، والنظام العثمانيان وخطط سليم الحربية نصراً سهلاً. وفي المعركة قتل قانصوه الغوري، ثم احتل سليم حلب وحماة ودمشق حيث رحب به السكان والحكام المحليون. وخلال زحف سليم عبر سوريا أمكنه استرضاء المدن والولايات الهامة وزعماء القبائل البدوية ورؤساء الطوائف الإسلامية وغير الإسلامية. وكان الأرثوذكس اليونانيون قد منحوا استقلالاً ذاتياً بعد سقوط القسطنطينية وفقاً لنظام «الملل»[٢] الذي نشأ في صدر الإسلام وأتقنه العثمانيون وأدخلوا عليه التحسينات، وكانت الملة (ملت في التركية) تقوم على الرابطة الدينية وحدها وتضم مجموعات جنسية وسكان المناطق متفرقة داخل الإمبراطورية، بحيث أمكن لليونانيين والبلغار والصربيين والعرب الأرثوذكس وسكان البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبعض الألبانيين

(١) كانت لدى العثمانيين مدافع وبنادق وبارود مما زودهم به اللاجئون اليهود الذين فروا من إسبانيا، كما ساعدهم المرتزقة الإيطاليون على استعمال المدفعية بمهارة. وكانت لدى السلطان الغوري مدافع ولكنه ركز توزيعها على شواطىء البحرين المتوسط والأحمر والمحيط الهندي لمواجهة البرتغاليين، وبنى سلسلة من الحصون على شواطىء البحر الأحمر في المناطق المجاورة على مدى لم يعرف من قبل في تلك المنطقة، وزود هذه الحصون بالمدافع. على أن المماليك لم يهتموا باستعمال المدافع والأسلحة في الحرب الميدانية معتمدين على تفوقهم في حرب الفرسان ومحتقرين الأسلحة الجديدة وحرب المشاة (راجع أيالون، المصدر السابق).

(٢) بعد إدخال الإصلاحات التي نصت عليها «التنظيمات الخيرية» في القرن التاسع عشر وتغلغل الأفكار العلمانية أصبح مصطلح «ملة» ينطبق على «الأمة» و «الشعب» بمعناهما الحديث ـ وكان أكثر المصطلحات انتشاراً في الإيماء إلى الأمة العثمانية التي كان المصلحون يسعون إلى إرساء قواعدها. كما كان قد استعمل للإشارة إلى الأمم الاجنبية و «الأمة» التركية. على أنه ظل يستعمل بمعناه التقليدي (أي الديني). ورغم محاولة الأتراك إضعاف النظام الملي، فإنه ظل قائماً طيلة القرن التاسع عشر وحتى سقوط الإمبراطورية العثمانية. وهكذا كان مصطلح «ملت» يعني أموراً مختلفة في المجالات السياسية والجنسية والدينية.
أنظر: Kushner, op. cit., pp. 23-4.

وغيرهم ـ على سبيل المثال ـ أن يكونوا أعضاء في ملة واحدة لهذا لم يمنح الأرمن الجريجوريون وضعاً مستقلاً إلا في مقابل مساعدتهم للعثمانيين ضد المماليك.

وقد اختار مماليك القاهرة، على أثر مقتل الغوري، سلطاناً جديداً هو طومان باي الذي فشل في تكوين جيش جديد يواجه به العثمانيين. وعلى أثر هزيمة المماليك في الريدانية ـ قرب القاهرة ـ (٢٢ يناير ١٥١٧) حيث قتل ٢٥,٠٠٠ منهم حصدتهم الأسلحة النارية العثمانية ـ دخل سليم القاهرة، ثم ألقى القبض على طومان باي الذي شنق على باب زويلة[١]. وبذلك استقر الأمر للعثمانيين وتقبل سليم ولاء زعماء القبائل البدوية الكبرى وشريف مكة، وبذلك تمت له السيطرة على البقاع الإسلامية. وكان تعيينه للشريف حاكماً على جدة والمدينة ومكة وسائر الحجاز سابقة سار خلفاؤه على منوالها ـ وقد أضفى ضم الدولة العثمانية للأماكن الإسلامية المقدسة عليها زعامة دينية في العالم الاسلامي، وتأكيداً لهذه الزعامة في العالم السني، وهي الزعامة التي ترتبت على هزيمة الصفويين وتضييق نطاق انتشار المذهب الشيعي بعد موقعة جالديران. وقد أضاف سليم إلى القابه، على أثر موقعة مرج دابق، لقب «خادم الحرمين الشريفين»، وما لبث أن ربط كثيراً من الأوقاف على المسجد الأقصى ثم على الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز. ويقال إنه نقل إلى الآستانة على أثر فتح مصر بعض مخلفات الرسول التي وجدها في القاهرة والتي أحيطت بالقداسة إلى أن انهارت الإمبراطورية العثمانية. أما عن حقيقة هذه المخلفات فهي بحاجة إلى تسليط الأضواء على محتواها وأصولها التاريخية.

(١) عن فتح العثمانيين لمصر انظر: ابن زنبل الرمال: فتح مصر (القاهرة ١٢٧٨ هـ)، ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور ـ تحقيق محمد مصطفى ـ عدة أجزاء. وكلا المؤرخين من المماليك، ولهذا نجدهما يثنيان على شجاعة طومان باى وغيره من الأمراء ويحقران من شأن الأسلحة النارية العثمانية.

الاضطرابات الاجتماعية والقلاقل. ورغم ما يقال أحياناً من أن انهيار نظام التيمار كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ضعف الدولة العثمانية، إلا أن هذا الانهيار كان أمراً حتمياً بالنسبة إلى الاتجاه الطبيعي إلى ظهور أنماط أخرى للتنظيم الاجتماعي والسياسي. ذلك أن ظهور الأسلحة النارية التي قضت على أهمية الفرسان وأبرزت دور المشاة قد أدى إلى زيادة نفقات الحكومة وأبرز الحاجة إلى موارد جديدة، مما استلزم زيادة حجم الإنتاج الزراعي الذي كان الدعامة الأساسية للنظام الضريبي. وقد جعلت هذه التغييرات الحكومة أقل معارضة لإجراء تغييرات في إدارة أراضي الدولة، بشرط أن يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل، خاصة وأن نظام التيمار قد فقد جدواه من حيث تحقيق الأهداف العسكرية التي استلزمت وجوده[1].

ونكتفي بهذا القدر فيما يتعلق بولايات التيمار. أما ولايات «الالتزام» التي ظهرت في القرن السادس عشر فكان الولاة يحكمونها باعتبارها «التزاماً» ـ بمعنى أنهم كانوا ملزمين بأن يرسلوا إلى الخزانة المركزية مبلغاً محدداً، على أن يستبقوا ما يتبقى من حصيلة الضرائب باعتباره ربحاً شخصياً ويتقاضوا المرتبات المنتظمة التي تدفعها لهم الخزانة المركزية. وكانت كل الولايات الأوروبية ـ باستثناء تلك المتمتعة بالحكم الذاتي (ولاشيا ـ ملدافيا ـ ترنسلفانيا ـ القرم) ـ ولايات تيمارية وكذلك الحال بالنسبة إلى الأناضول باستثناء عدد قليل من سناجق الحدود في المناطق الشرقية. أما في العالم العربي فكان نظام التيمار ينطبق على بعض مناطق حلب وطرابلس والشام ودمشق، في حين كان ما تبقى من الشام، بالإضافة إلى مصر وشمالي إفريقيا، خاضعاً لنظام الالتزام، وفي مثل هذه المناطق كان يشرف موظفون حكوميون على شؤون الأمن وتقدير الضرائب وجبايتها، وكانت الحكومة تطرح حق الالتزام عن طريق المزاد، وما لبث

(١) Karpat, op. cit., pp. 88-90.

الملتزم أن مارس سلطات واسعة على الفلاحين في القرية أو في مجموعة القرى الواقعة في دائرة الالتزام.

وقد سبق أن رأينا أن السنجق بك كان أهم موظفي السلطان في كل مقاطعة، وكانت مهمته قيادة السباهية في وقت الحرب وتولي المسؤولية عن النظام العام وتنفيذ القرارات الإدارية والقانونية. وفي أوائل عهد الدولة كان يوجد حاكمان عامان (كل منهما بكلربك) أحدهما للروميللي والآخر للأناضول، وباتساع أملاك الدولة جرى تعيين عدد متزايد من البكلربكوات. ومنذ أواخر القرن الخامس عشر كان طابع الحرب آخذاً في التغير بفعل الأسلحة النارية الجديدة التي قللت أهمية الخيالة، ولم يعد باستطاعة السلاطين الاعتماد على نظام الإقطاعات، بل استلزم الأمر أن تتولاه السلطة المركزية، مما أدى إلى ظهور الخدمات التي يتقاضى القائمون بها رواتب. ومنذ القرن السادس عشر أخذ نظام الحكومة يعكس هذا التغيير بحيث تحولت بعض أراضي التيمار إلى أراضي التزام. ومما ساعد على ذلك أن نظام التيمار كان يتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالملكية الفردية التي كانت مطلقة ومحاطة بكثير من الضمانات، وبهذا الصدد لا بد أن نعيد إلى الأذهان أن محمد الثاني قد صادر أراضي الأوقاف وحولها إلى تيمارات ـ وهذا خرق آخر لأحكام الشريعة التي قضت بعدم مصادرة الحكومة للأوقاف المملوكة للأفراد أو المرصودة على الأعمال الخيرية.

أما الجيش فكانت مهمته الدفاع عن مصادر الثروة وتوسيع نطاقها وحماية الحاكم والدولة. وكان أعضاء الطبقة الحاكمة المعروفون باسم العثمانيين (لأنهم يقومون بخدمة الأسرة الحاكمة من آل عثمان) يعرفون أيضاً باسم العسكريين (لأن طبيعة مهامهم خلال القرن الأول من تاريخ الإمبراطورية كانت عسكرية بالضرورة). وفي خلال القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الدولة كان على قمة الطبقة الحاكمة أعضاء الأسر التركمانية التي أنشأت الإمارات التي كانت تحكم معظم الأناضول على أثر اضمحلال

دولة السلاجقة، ثم الصفوة الحضرية الإسلامية، بالإضافة إلى أعضاء الطبقات الحاكمة في الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطوريات الاسلامية التقليدية الذين توافدوا لخدمة العثمانيين خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر بعد أن استولت الدولة العثمانية على أراضيهم. وأخيراً كان يوجد أولئك الذين انخرطوا في سلك جهاز الحكم العثماني عن طريق «الدوشرمة» أو اعتنقوا الإسلام حين بلغوا سن الرشد.

أما فيما يتعلق بالدوشرمة التي سبق أن عرضنا لها فقد نصت الشريعة على اعتبار البشر صنفين: الأحرار والعبيد ـ كما نصت على مبدأ أن غير المسلمين من سكان دار الحرب هم وحدهم الذين يحل استرقاقهم. هذا إلى أن حكمًا آخر من أحكام الشريعة كان يخصص للإمام خمس الغنائم بما في ذلك الأسرى من غير المسلمين. وكان السلاطين منذ البداية يعتبرون أئمة بالدرجة التي تؤهلهم للتمتع بهذه الميزة، ومن ثم امتلاكهم عدداً كبيراً مطرد الزيادة من الأسرى الأرقاء الذين كان بيعهم أمراً عادياً. ولكن حين قل الوارد من المتطوعين تراءى للسلاطين تحويل الصالحين من العبيد إلى جنود. وما أن أوشك القرن الرابع عشر على نهايته حتى توقفت حركة التوسع في أوروبا مؤقتاً، وذلك نتيجة لاتجاه قسط كبير من نشاط السلاطين إلى توسيع أملاكهم في آسيا الإسلامية حيث لا يجوز استرقاق أسرى الحرب ـ ومن ثم وجب عليهم أن يستقوا المجندين من مصدر آخر. ومن المرجح أن تطور الدوشرمة إلى نظام يقوم على الجمع الدوري للأطفال المسيحيين لملء الوظائف في القصر والإدارة قد تم في عهد بايزيد الأول وطبق بوجه عام في عهد مراد الثاني ومحمد الفاتح. وكان معظم الرعايا المسيحيين خارج إستانبول عرضة لهذه العملية حين يقوم مندوبون بالطواف في الولايات وجمع أحسن أبناء الرعايا لخدمة السلطان. وكان من تبدو عليهم صفات استثنائية من الناحيتين العقلية والجسمية يدرجون في مجموعة (عجمي أو غلان) ـ وهؤلاء كانوا يدربون باعتبارهم غلماناً في الخدمة الداخلية (إيج أو غلان) في القصر السلطاني أما الباقون فكانوا يلحقون بخدمة بعض الأتراك لكي يعملوا لديهم في الزراعة وبوجه خاص

في الأناضول حيث يتلقون تدريباً جسمياً ودينياً ومدنياً يؤهلهم للتحول إلى مسلمين وعثمانيين بإمكانهم الانخراط في الخدمة العسكرية في جيش القبوقولو (عبيد الباب العالي). أما الإيج أو غلان فكانوا يتلقون تعليمًا يعدهم للخدمة في أكبر مراكز الإمبراطورية. فالخدمة الداخلية في القصر السلطاني لم تكن تستلزم كثيراً من الوقت، على حين أن غلمان الخدمة الداخلية كانوا يمضون معظم أوقاتهم في تلقي التعليم الديني والتدريب على استعمال مختلف الأسلحة وتحسين كتابتهم الخطية. وكان عليهم جميعاً أن يتقنوا اللغات العربية والفارسية والتركية وأن يحفظوا القرآن ويتلقنوا مختلف العلوم الإسلامية. وفوق كل ذلك فإنهم كانوا يتلقون تدريباً خاصاً يعدهم للانخراط في مختلف فروع الطبقة الحاكمة: فكانوا يخضعون لنظام صارم ويجري عزلهم عن العالم الخارجي وعن الحياة الأسرية. وبعد انقضاء أربع سنوات في التدريب كانوا يخضعون لعملية اختيار أخرى: فكان يخصص أحسنهم للخدمة في القصر على حين يصبح الباقون ضباطاً سباهية في خيالة (القبوقولو). ثم يقومون بعد ذلك بالخدمة في مختلف أنحاء الإمبراطورية باعتبارهم جنوداً أو إداريين.

وفي غضون ذلك كانت القوات العثمانية قد اندرجت في مجموعتين؛ الذين يتقاضون مرتباتهم نقداً من خزانة السلطان، وأولئك الذين يمنحون أرضاً مع حق جمع الضرائب والفروض من سكانها. وبرغم ما يبدو من أن كلتا المجموعتين كانتا تتكونان أصلاً من مسلمين ولدوا أحراراً، فإن هؤلاء المسلمين الأحرار قد تخلوا بالتدريج عن الخدمة في المجموعة الأولى بحكم أن استعمال العبيد فيها أصبح أمراً عادياً يطرد باستمرار ـ ومن ثم أصبح الجيش القائم على تقاضي الرواتب ـ تمييزاً له عن الخيالة الإقطاعيين (الذين كان معظمهم أجناداً يشغلون أراض) ـ هيئة تقوم في معظمها على العبيد الذين هم ملك خاص للسلطان ـ وحين وصل الأمر إلى هذا الحد كان من الممكن أن يقنع السلاطين باقتناء جيش إقطاعي كبير وحرس من العبيد. وقد أدى التوسع في الاعتماد على «الدوشرمة» إلى تطور آخر ـ فبينما كان يقوم على إدارة الإمبراطورية النامية في أيامها الأولى مسلمون أحرار، حل

محلهم دون استثناء عبيد السلطان على نطاق أوسع، إلى أن وصل الأمر إلى أن أصبح يشغل كل منصب تقريباً من مناصب «الهيئة الحاكمة» إما مسيحي مجند أو عبد يقتنى بطريقة أو أخرى. وكانت نتيجة هذا النظام هي إبعاد كل رعايا السلاطين من المسلمين الأحرار عن المناصب العليا[1]. ولكن لما كانت الدولة إسلامية يبدو فيها أمراً شاذاً أن توجد هيئة مخصصة لمن ولدوا غير مسلمين، فلم يحل القرن الثامن عشر حتى تهاوى النظام القائم على وجود هيئة حاكمة من العبيد - فقد انتزع المسلمون الأحرار ما يقرب من كل وظائف هذه الهيئة دون أن يكون هذا التغيير موضعاً للاعتراف بأي حال - إذ أن كل المنتمين للطبقة الحاكمة كانوا لا يزالون يعتبرون عبيداً للسلطان.

وكانت فرقة الإنكشارية أهم أقسام جيش العبيد وكانت ترتبط بالطريقة البكتاشية التي ضمت رسمياً إلى الفرقة. وكان من المفترض أن تتشكل فرقة الإنكشارية على أساس حربي في كل الأوقات وأن تكون على استعداد للعمل لدى الإشارة الأولى - لهذا لم يسمح لأعضائها بالزواج، بحيث كان عليهم أن يقيموا في الثكنات ويواصلوا التدريب ورغم أن أعداد الإنكشارية لم تكن كبيرة بالنسبة إلى قوات الامبراطورية إلا أن تنظيمهم وتدريبهم ومهارتهم في استعمال البنادق والحراب والأقواس والسهام - كل ذلك جعل منهم خيرة القوات المحاربة في الإمبراطورية حتى القرن السابع عشر. وحين نضع نصب أعيننا أن أهم دول ذلك العصر كانت تلجأ إلى الخيالة وتهمل تشكيلات المشاة وتجهيزهم، تتبين لنا ميزة وجود قوة منتقاة من المشاة حسنة التدريب فيما يتعلق بالمعارك النظامية بين

(١) اعتبر بعض المؤرخين رد الفعل الديني الذي أعقب وفاة الفاتح محاولة من جانب المسلمين الذين ولدوا أحراراً لاستعادة السيطرة على وظائف الدولة العليا التي انتزع شغلها حديثو العهد بالإسلام الذين سيطروا على الإدارة المركزية. إلا أن هذا التفسير يتغاضى عن المحاولة التي بذلتها نخبة الولايات للمحافظة على بعض مزاياها القديمة في مواجهة السلطة المركزية التي كان يتسع نطاقها بصورة سريعة.

Karpat, op. cit. The stages of Ottoman history, p. 82.

الجيوش والحصار - وغير ذلك من النشاطات الحربية. وفي الأوقات التي لم تكن تستلزم قيامهم بالقتال كان يعهد إليهم بالمحافظة على الأمن في أهم مواقع الإمبراطورية. وفي الآستانة كانوا يقومون بحراسة الديوان أثناء اجتماعاته التي يرأسها السلطان، كما كانوا يقومون في المدينة بمهام البوليس وقوة المطافيء وبحراسة بوابات المدن الهامة والحصون ومراكز الشرطة ويشكلون قوات البوليس في الولايات. وقد زاد محمد الفاتح رواتب الإنكشارية ومزاياهم إلى حد كبير بعد فتح القسطنطينية - وحين اتسع ملك العثمانيين في أوروبا جرى انتقاء غلمان الإنكشارية من أوروبا - لا من آسيا - وبخاصة من بلغاريا وألبانيا والبوسنة. على أنهم مالبثوا أن شكلوا قوة سياسية في الدولة. ففي أواسط القرن الخامس عشر قاموا بثورة أمكن قمعها - ومنذ عهد الفاتح أصبح من المعتاد أن يقوم كل سلطان جديد بتوزيع «نقود الإنكشارية» لضمان ولاء الفرقة. ولم يتأثر تنظيم الإنكشارية كثيراً بإدخال الأسلحة النارية الذي يحتمل أنه جرى في أوائل القرن الخامس عشر، وإن يكن هذا التجديد قد أدى إلى إنشاء قوات خاصة مهمتها استعمال المدافع وجر عرباتها وصنع الأسلحة النارية. واهتمام العثمانيين بمدفعيتهم وباقتباس كل التحسينات التي طرأت على الهندسة العسكرية من أسباب تفوقهم العسكري وبخاصة بالنسبة إلى صفويي إيران ومماليك مصر والشام.

أما باقي الجيش الثابت فكان يضم فرق الخيالة التي يقال إنها أنشئت قبل ظهور الإنكشارية. وكان الخيالة يختلفون عن الإنكشارية وغيرهم من فرق المشاة من حيث أنهم لم تكن لهم ثكنات خاصة بهم - ولهذا كان معظمهم يعيشون في قرى قريبة من العاصمة حيث تقتات خيولهم في المراعي. ويبدو أن عدد الخيالة في عهد سليمان القانوني كان يتراوح ما بين ١٠٫٠٠٠ و ٢٠٫٠٠٠، بالإضافة إلى الأتباع من الأرقاء الذين أوصلوا أعدادهم إلى ٤٠٫٠٠٠ - ٥٠٫٠٠٠ مقاتل، مما جعلهم أوفر عدداً من الإنكشارية. وكونهم من أمهر رماة السهام مما عجل باضمحلالهم: ففي عام ١٥٤٨ حين جرت محاولة لإمداد بعضهم بالأسلحة

النارية ـ كالغدارات والمسدسات ـ سخر منهم زملاؤهم في الوقت الذي تضايقوا فيه من مسحوق البارود، مما أدى إلى سحب الأسلحة الجديدة من الخيالة بحيث لم يستعملوها بوجه عام حتى نهاية القرن السادس عشر. وربما من أكبر سلبيات العثمانيين أنهم ركنوا إلى تفوقهم في رمي السهام، وأن أسلوب حياتهم قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط من الاستقلال الذاتي القبلي، بحيث ووجهت المباديء الجديدة للحرب والسياسة بمقاومة شديدة على كل مستويات المجتمع التركي (وقد سبق أن عرضنا للموقف المشابه الذي اتخذه المماليك في مصر في أواخر عهدهم من إدخال الاسلحة النارية). وربما كان القسط الأكبر من الضعف في هذا المجال راجعاً إلى إهمال المصادر ـ الحرفية والتجارية ـ لإنتاج الأسلحة الجديدة. ويمكننا أن نرجع الضعف العسكري العثماني، بعد تطوير الأسلحة النارية في أوروبا إلى قيم موروثة عن حياة الإستبس حيث تمتع المحاربون الأتراك ـ من خيالة وقاذفي سهام ـ طويلاً ببأس شديد لم يرتبط بأي قاعدة تجارية وحرفية محكمة مما كانت تستلزمه الأسلحة النارية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن ازدياد استعمال البارود وسيطرة الأجهزة الإدارية على الجيوش قد ارتبطا ارتباطاً وثيقاً: فرماة الحراب والسهام والمقاتلون بالسيف كان بإمكانهم أن يعملوا في استقلال نسبي عن الترسانات المركزية ومراكز التموين بعكس الحال بالنسبة إلى الطوبجية وحملة البنادق الذين تنعدم أهمية أسلحتهم إذا لم يتزودوا بالبارود والقذائف التي تحتاج إلى مواد يصعب الحصول عليها محلياً ولا تستطيع القوات المسلحة ذاتها أن تنتجها. لهذا كان الجنود المزودون بهذه الأسلحة أكثر أعتماداً على من يمودونهم بالذخيرة، وبالتالي أمكن لممثلي السلطة المركزية أن يؤكدوا سيطرتهم اليومية على القوات ولو كانت تعسكر على بعد مئات أو الآف الأميال من العاصمة. ولم تستطع الدولة السيطرة على الإنكشارية حين تدهورت صفاتهم العسكرية ـ فقد كانوا يتسلحون بشراء أسلحتهم من أسواق إستانبول، وكانوا يتداخلون، بل يندمجون، مع حرفيي العاصمة الذين كانوا ينتجون كثيراً من البارود والقذائف وغير ذلك من المؤن الحربية. وكانت النتيجة هي ضعف الإشراف عليهم، وتمردهم الذي ظل لفترة طويلة يشتت جهود الدولة، ولم يتسن القضاء عليه بالشكل الذي حققه بطرس الأكبر في روسيا إلا في أوائل الربع الثاني من القرن التاسع عشر حين قضى عليهم السلطان محمود الثاني[1]

وقد سبق أن رأينا أن معظم السباهية كانوا يعيشون على الموارد التي تدرها عليهم الإقطاعات العسكرية. وهكذا كان «التيمار» يقوم مقام المرتب في مقابل استمرار السباهية في القيام بواجباتهم العسكرية وإعالتهم لأتباعهم (الجبه ليه) وإمدادهم بالأسلحة والمؤن والطعام مما تحتاج إليه الحملة العسكرية. وكان السباهية يعيشون في القرية التي توجد بها أراضي التيمار ويقومون بجباية الضرائب من الفلاحين، وهي في العادة ضرائب نوعية. وكان على الفلاحين أن يوفروا للتيماريين نوعاً من الخدمة الحرة بالإضافة إلى كميات من العلف والدريس والخشب. وكان بإمكان الفلاح أن يشغل الأرض طالما يقوم بزراعتها ويدفع الضرائب المقررة عليها، كما كان بإمكانه أن يورث أبناءه حق شغلها. وبالإضافة إلى الدخول التي كان التيماري يستقيها من الضرائب التي يدفعها الفلاحون كان بإمكانه أن يخصص لنفسه قطعة من الأرض يقوم الفلاحون المأجورون أو فلاحو التيمار بزراعتها. وإلى جانب مسؤولية التيماري عن ضمان فلاحة الأراضي وتحصيلها كان يضطلع بحفظ الأمن في القرى ـ وفي أوقات الحروب كان ١٠٪ من التيماريين يبقون في السنجق لحفظ الأمن وجباية الضرائب.

ويبدو أن الزعامات والتيمارات كانت وراثية بوجه عام. وحين كان أحدها يصبح شاغراً لعدم وجود وريث ذكر أو نتيجة للمصادرة بسبب سوء السلوك، كان بكلربك المقاطعة يشغل الإقطاع الشاغر بشرط أن يصادق الباب العالي على ذلك. ورغم أن رتبتي بك وبكلربك لم تكونا في الأصل وراثيتين، فقد أصبح من المعتاد أن تنتقل الرتبة والضيعة عن طريق الوراثة من الأب إلى الأبن ـ وبمرور الوقت كانت عادة الانتقال بالوراثة قد

(١) راجع: Mc Neill, The Ottoman Empire in world history, in: Karpat, op. cit., pp. 41-3

أصبحت حقاً مقرراً، وإن وجد اختلاف كبير بهذا الشأن بين مختلف ولايات الإمبراطورية. وإذا كان الأمر كذلك فقد كان من الممكن أن نتوقع وجود أرستقراطية إقطاعية تسعى إلى إعلاء مكانتها ـ كما هو الحال في أوروبا العصور الوسطى ـ على حساب كل من الملكية والعامة. ولكن طبقة الأعيان (الدره بكوات) ـ التي ظهرت في أوقات متأخرة والتي سنشير إليها بالتفصيل فيما بعد ـ لم يكن لها وجود في أوقات قوة الإمبراطورية ـ وهذا راجع إلى الأسباب الآتية:

(١) حيوية السلاطين وقدراتهم الممتازة في فترة الفتوح العثمانية.
(٢) وجود الإنكشارية.
(٣) الدين الإسلامي الذي جعل العثمانيين يبجلون العاهل ويسوون بين رعاياه المسلمين.
(٤) عدم وجود مجالس عامة كما هو الحال بالنسبة إلى الشعوب الجرمانية أو الإسكندنافية.

ورغم ذلك فإن الدولة العثمانية سخرت الروح العسكرية الكامنة في النظام الاقطاعي من أجل الدفاع القومي والفتح، وإن تكن في عهود ازدهارها قد تجنبت المؤثرات الاجتماعية والسياسية التي ترتبت على النظام الإقطاعي في أوروبا الغربية. وهكذا لم تشهد الدولة طبقة نبلاء بالميلاد أو تمييز طبقة على أخرى ـ بل إن الدولة العثمانية لم تعرف اسم الأسرة (باستثناء أسرة كوبريللي). فكل رعايا السلطان المسلمون متساوون أمامه وليست لأي منهم ميزة بحكم الميلاد سواء بالنسبة إلى الأسرة أو بالنسبة إلى مسقط الرأس.

هذا عن القوات البرية ـ أما الأسطول العثماني فقد أنشيء بقصد مواجهة أسطول البندقية، ثم ما لبث أن تطور وأصبح يخدم السياسة العثمانية في غربي المتوسط وفي البحرين الأسود والأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي. وكان الأساس الذي قام عليه الأسطول العثماني هو سفن القراصنة من رعايا الدولة الذين كانوا يفضلون الاستيلاء على السفن

المملوكة لغير المسلمين. ولهذا خصص الأسطول العثماني بعد إنشائه قسطاً كبيراً من أوجه نشاطه لسفن مملوكة امتلاكاً خاصاً. وبعد أن تم إنشاء الأسطول العثماني أصبح طبق الأصل عن الأساطيل الإيطالية. ومرجع هذ في أساسه هو تفوق الإيطاليين في المشرق قبل ذلك بوقت طويل ـ ولهذ فبرغم كون الرعايا القراصنة الذين دخلوا حينئذ في خدمة السلطان من المسلمين أو اليونانيين، فإنهم كانوا قد تتلمذوا على أيدي البنادقة والجنويين. وقد مضى وقت طويل قبل أن يتطور بنيان الأسطول وتنظيمه إلى درجة يمكن مقارنتها ببنيان القوات البرية وتنظيمها. ولما كانت الحرب البرية هي أساس استراتيجيات الفتوح العثمانية، ولما كانت مهام الأسطول لا تتعدى حينئذ الدفاع عن البسفور والدردنيل والسواحل ونقل الجنود، فإن ضباط القوات البرية كانوا يشغلون معظم وظائف الأسطول ورتبها. على أن نظم الأسطول وقيادته قد تطورت بالتدريج وفقاً للنمط الجنوي والبندقي ـ وأحياناً ما كانت تستعمل المصطلحات البحرية الإيطالية أو مقابلها التركي.

وقد اكتمل تنظيم الأسطول على أيدي بربا روسا وخلفائه المباشرين ولم يحصل قائد الأسطول على رتبة بَكْلربك مع حق حضور جلسات الديوان السلطاني إلا في عهد خير الدين، هذا برغم أن خلفاءه لم يشغلوا في معظم الأحيان إلا رتبة أدنى. وكان الأسطول يتكون من السفن ذات المجاذيف المزودة بأشرعه قليلة لا تستعمل إلا في أوقات الالتحام بسفن العدو ومهاجمتها، وهي عملية كانت لا تتم إلا باستعمال المجاذيف. وعلى أي حال فلم يحرز العثمانيون سمعة بارزة باعتبارهم بحارة، ومن ثم اعتماد الأسطول في جانبه الخاص بركوب البحر، تمييزاً له عن مظهره الحربي، على اليونانيين من سكان جزر وسواحل بحر إيجه، وعلى المسلمين الذين يتكلمون العربية من سكان «نيابات» شمالي إفريقيا.

وهكذا كانت القوة العسكرية في النظام العثماني هي ركيزة نظام الحكم ـ فقد كان السلطان وكبار موظفي الإدارة المركزية والعسكريون

والموظفون من أبناء الدوشرمة والبيروقراطيون والعلماء يشكلون ما عرف في المصطلح العثماني باسم «الهيئة الحاكمة» التي أطلق عليها اسم العسكريين أو «أهل السيف» برغم احتوائها على الصفوة المدنية. وكان رجال الهيئة الحاكمة يتقنون الأساليب العثمانية التي كانت تتضمن معرفة اللغة الأدبية المعقدة وممارسة عادات هيئة الحكم. وكانت الطبقة العسكرية معفاة من الضرائب بعكس «الرعايا» من المسلمين والمسيحيين واليهود الذين كانوا يدفعون الضرائب ومن المعتقد بوجه عام أن شعوب الإمبراطورية كانت ـ حتى القرن السادس عشر ـ أسعد حالاً في ظل الحكم العثماني عما كانت عليه في السابق: فكانت تتمتع بقسط أوفر من الأمن والعدالة وبنظام ضريبي أخف وطأة. وكانت أوضاع الحياة، بما في ذلك الضرائب وغيرها من الالتزامات، تختلف من مكان إلى آخر، وذلك لأن العثمانيين اقتبسوا عن المجتمعات السابقة كثيراً من العادات والممارسات المحلية. وقد عرف العثمانيون الإدارة المحلية: فكان كل شخص يستمد وضعه من انخراطه في طائفة ـ وهكذا كانت لكل حرفة أو تجارة طائفتها (صنف ـ كار) ولكل قرية إدارتها المحلية. وكان السكان يختارون رؤساء طوائفهم الذين كانوا يحصلون قيمة الالتزامات العامة الواجب على الطائفة الوفاء بها، ويقومون بتدبير وصرف الأموال المحلية التي كانت وفيرة في بعض الأحيان ويفصلون في المنازعات الصغيرة، كما كانوا في العادة أداة للاحتجاج ضد الظلم الذي قد يقترفه موظفو الحكومة. وهذا النظام الممتاز لم ينطبق على العثمانيين ذاتهم، بل على رعاياهم بوجه عام ـ وقد ازدهر لدى الأرمن والبلغاريين المسيحيين الخاضعين للدولة.

فقد تمتع أهل الذمة في ظل الدولة العثمانية بحرياتهم الدينية واعترف محمد الفاتح للمسيحيين واليهود والأرمن بتشكيل طوائف دينية لا تتدخل الدولة في شؤونها تعرف باسم الملل التي سبقت الإشارة إليها، ولكل منها حق استعمال لغتها الخاصة وإنشاء معاهدها الدينية والتعليمية، وتحصيل الضرائب وتسليمها للخزانة المركزية وعقد المحاكم الخاصة إلا فيما يتعلق بالجرائم الكبرى وأمن الدولة. فإلى جانب المسلمين كانت الدولة

تشتمل على يونانيين أرثوذكس وأرمن جريجوريين ويهود ـ وجميعهم كانوا يعيشون حياة آمنة في نطاق الإمبراطورية العثمانية بالصورة التي أثارت دهشة الأجانب. على أن كل «ملة» كانت أميل إلى الاقتصار على ذاتها في قرية ما أو في أحد أحياء المدينة. وكانت السلطة التي تخلعها الدولة على كل رئيس كل طائفة دينية، ومن خلال الرؤساء على مرؤسيهم من رجال الدين، تتجاوز المسائل العادية بإدارة الكنيسة (أو الكنيس) ومسائل العبادة والتعليم والأعمال الخيرية، فتمتد إلى الإشراف على الأوضاع المدنية لبني دينهم ـ ومن ثم كان النظام الملي أحد أدوات الحكم.

وكان «الرعايا» من المسيحيين يشكلون أغلبية سكان تركيا الأوروبية ونسبة كبيرة من سكان آسيا. ورغم عدم إمكانهم تولي أعلى مناصب الدولة، ورغم أن دور عبادتهم لم يكن يسمح لها باستعمال الأجراس، فقد كانت الدولة تتولى حماية أملاكهم وأشخاصهم طالما يدفعون الجزية. على أنهم قد حرم عليهم حمل السلاح وركوب الخيل، وكانوا يرغمون على ارتداء ملابس خاصة تميزهم عن المسلمين واحترام المؤسسات الإسلامية في المجالات الاجتماعية والسياسية. على أنهم كانوا أسعد حالاً من الأقليات الدينية في غربي أوروبا، حيث كان المسيحي يضطهد اليهودي والكاثوليكي والبروتستانتي يضطهد كل منهما الآخر. ومما يدل على تسامح العثمانيين هجرة كثير من اليهود السفارديم من إسبانيا والبرتغال إلى داخل الإمبراطورية العثمانية[1] وإمكان بعضهم أن ينالوا حظوة القصر بوصفهم أطباء بوجه خاص كما هاجر كثير من الفلاحين من ألمانيا والنمسا والمجر إلى داخل الدولة لأسباب اقتصادية أكثر منها سياسية على أنهم في كثير من الأوقات التي كانت تعمها الفوضى والفساد كانوا عرضة لأعمال القسوة غير القانونية والظلم الشديد، وإن يكن ذلك من نتائج ضعف الدولة، ولم يتم وفق نظم من وضع العثمانيين.

---

(١) حوالي عام ١٥٩٠ وصل عدد سكان الحي اليهودي في الآستانه حوالي عشرين ألفاً (بروكلمان، ص ٤٨٩).

وعلى حين أن الإمبراطورية العثمانية كانت مكتفية ذاتياً من الناحية الزراعية، ورغم إنتاجها الحبوب التي كان من الممكن تصديرها، فإن المدن كانت تضم الموظفين العثمانيين والحاميات العثمانية، بحيث أن المدن والريف - وبخاصة في البلقان - كانت تمثل تعارضاً مسيحيا - إسلامياً. على أن المدن ذاتها كانت تضم الحرفيين والتجار الذين كان كثيرون منهم - وبخاصة التجار - من غير المسلمين. وكان الحرفيون بوجه خاص ينتظمون في طوائف حرف (أصناف) تقوم بالإشراف على أعضائها وعلى نوعية المنتجات وأسعارها - وكانت هذه الأصناف في بعض الأماكن من النفوذ بحيث كانت تشرف على الإدارة المحلية. وبالإضافة إلى ذلك فقد اصطبغت الأصناف بصفة دينية واقتصادية، إذ كانت على علاقة وثيقة بالطرق الصوفية - بحيث كان لكل منها راع (ولي)، وكانت تنظم العلاقات بين أعضائها في نطاق الأخوة والتعاون. وعلى حين كان بعض الأصناف خاصاً بالمسلمين، فإن بعضها الآخر كان خاصاً بالمسيحيين وبعضها الثالث يشكل خليطاً من المسلمين والمسيحيين.

وقد شجع السلاطين التجارة الخارجية. فبعد سقوط القسطنطينية أقر محمد الفاتح الامتيازات التجارية التي حصلت عليها البندقية في العهد البيزنطي - كما شجع الاتجار مع المدن الإيطالية الأخرى. وفي أواخر القرن الخامس عشر أقفل البحر الأسود في وجه التجار المسيحيين التابعين لدول أوروبا الغربية وإن لم ينطبق ذلك على اليونانيين من رعايا السلطان. ومن المتواتر أن الأتراك كانوا زراعاً وجنوداً وإداريين، ولهذا لم يمارسوا التجارة بوجه عام، بل تركوها في أيدي العرب والأقليات غير الإسلامية والأجانب، إلا أن المسلمين كانوا حتى القرن السابع عشر يشكلون أغلب التجار، وفي القرن السادس عشر كانوا يتعاملون مع أوروبا دون وسطاء، وذلك رغم أن اليهود والأرمن وغيرهم من الذميين كانوا أكثر عدداً فيما يتصل بالتعامل مع أوروبا وأكثر نشاطاً. وبروز هؤلاء في ميدان التجارة وسيطرتهم على اقتصاد الإمبراطورية فيما بعد مرجعه اضمحلال تجارة

الشرق - على أثر الكشوف الجغرافية - وازدياد التعامل التجاري مع أوروبا[١].

ورغم أن البرتغاليين قد اعترضوا الملاحة الشرقية، فإنهم لم يقضوا عليها بحيث انتعشت من جديد في أواخر القرن السادس عشر وشقت طريقها عبر الشام والبحر الأحمر. وانتعشت تجارة المرور والتجارة ذاتها في داخل الإمبراطورية. والسبب في ذلك أن قانون التجار كان يختلف عن التنظيمات الخاصة بطبقة المنتجين من الفلاحين والحرفيين الذين كانت الدولة تشرف إشرافاً وثيقاً على أساليب إنتاجهم وهوامش أرباحهم، باعتبارهم الفئات التي تنتج ضرورات الحياة الأساسية - وبالتالي فإن عملهم كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمحافظة على النظام الاجتماعي والسياسي، خاصة وأن السلطات العثمانية كانت لا تهتم إلا بالواردات حتى تتوفر للرعايا المواد الأساسية اللازمة لهم، وبالتالي فإنها كانت مستعدة باستمرار لمنح الامتيازات الأجنبية لدول أوروبا الغربية في القرن السادس عشر - ورغم أن التجار في مجتمع الشرق الأدنى كانوا الفئة الوحيدة التي تتمتع بظروف تتيح لها أن تتحول إلى طبقة رأسمالية (ومن ذلك أنهم كانوا لا يخضعون لإجراءات الحسبة)، فقد ظلت الدولة حتى فترة الإصلاحات التي شهدها القرن التاسع عشر متمسكة بنظام طوائف الحرف ومعارضة للتطورات التي كان يحتمل أن تؤدي إلى بروز الرأسمالية الصناعية. وسياسة الدولة هذه والاتجاه الثقافي التقليدي هما اللذان حالا دون حدوث ولو تطور متواضع في اتجاه ما حدث في أوروبا الغربية[٢]

وكان منح السلاطين للامتيازات الأجنبية يستهدف حفز التجارة. فالدولة لم تكن مكتفية ذاتياً من الناحية الاقتصادية وفق ما هو متواتر أحياناً، وبالتالي فإنها كانت شديدة الاهتمام باستيراد الفضة الغربية ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى اقتصادها وماليتها. ولقد بدأت فترة جديدة في

---

(١) Inalcik, op. cit.: Capital formation in the Ottoman Empire, p. 138.

(٢) Ibid, p. 135.